

انتهاكات ضد الصحفيين من جميع الأطراف في سوريا

دمشق - تعرض عدد من الصحفيين لانتهاكات خطيرة في مناطق مختلفة من سوريا خلال أسبوع واحد فقط، بما في ذلك قتل واعتقال واعتداء مسلح من قبل أطراف تسيطر على المنطقة التي يعملون فيها.

ووقعت منظمة "مراسلون بلا حدود" عدّة حوادث بحق صحفيين خلال أسبوع من شهر يوليو الجاري وثقتها المنظمة، إذ قتل المصور المستقل والمتطوع في "الدفاع المدني السوري" همام العاصي خلال قصف مدفعي في 17 يوليو استهدف جنوب محافظة ادلب.

وكان عاصي يُغطي عمليات الإنقاذ لعناصر من "الدفاع المدني" لمدينين استهدفهم النظام السوري وروسيا بقذائف "كرانسبول الموجهة"، وظهرت الصور جسد العاصي والدماء على سترته وعلى الخوذة والكاميرا.

وجاءت هذه الحادثة بالترامب مع انتهاكات بحق صحفيين في مناطق شمال شرقي سوريا، ففي اليوم نفسه، اعتقلت "وحدات حماية الشعب" (YPG)، أبرز الأذرع العسكرية لـ"الإدارة الذاتية" في شمال شرقي سوريا، ثلاثة صحفيين والصحافيون هم، عز الدين ملا الذي يشغل مدير مكتب صحيفة "كردستان"، ومراسل مؤسسة "أرك تي في" والإعلامية برزان لياني، إضافة إلى محمد صالح المراسل السابق لتلفزيون "كردستان".

وقالت صابرين النوي رئيسة مكتب الشرق الأوسط في "مراسلون بلا حدود"، "مقتل وهجوم وثلاثة اعتقالات، تظهر هذه الانتهاكات الخطيرة لحرية الصحافة أن سوريا لا تزال بلدا خطيرا على الصحفيين وإنما كانوا ومهما كانت القوات الموجودة هناك".

وتابعت "لقد استمرت المأساة السورية لفترة طويلة للغاية بالنسبة إلى الصحفيين الذين يجب أن يكونوا قادرين على القيام بعملهم دون أن يتعرضوا للتهديد في جميع الأوقات".

واحتلت سوريا المرتبة 173 من بين 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمية لعام 2021.

صابرين النوي: المأساة السورية استمرت لفترة طويلة بالنسبة إلى الصحفيين الذين يجب أن يكونوا

وأوضح الدكتور محمد مبارك العريمي رئيس جمعية الصحفيين العمانيين ومستشار وزير الإعلام التحديت والصعوبات التي تواجه المؤسسات الإعلامية في عمان، والجهود التي قامت بها الجمعية خلال السنوات الأربع الأخيرة لاستضافة الكونغرس العام للاتحاد الدولي للصحفيين.

استضافة عمان للكونغرس العام للاتحاد الدولي للصحفيين حصيلة عمل سنوات

محمد مبارك العريمي: المؤسسات الإعلامية الخاصة في الرق الأخير



مشاكل الإعلام العماني مماثلة لمشاكل القطاع عالميا

إلى أنه في السابق كانت التكنولوجيا بسيطة والمؤسسات الإعلامية تستطيع أن تكون نافذة إخبارية، لكن الآن كل إنسان يستطيع أن يشكل منظومة، وبإمكان أي إعلامي أو أي دخلاء على الإعلام أن ينافسوا، وبالتالي المهمة ليست بالسهلة، وتحتاج إلى تكاتف وتطوير وعمل مستمر وجهود من أجل إيصال الرسالة الإعلامية، لاسيما مع ظهور تنافس داخلي.

ويؤكد أن "هناك أيضاً تنافساً من الخارج، ويجب أن تكسب جماهير تتشاهد قنوات التلفزيونية وتستمع إلى قنوات الإذاعية، وتقرأ مطبوعاتك، هذا بعد ذاته تحد كبير لاسيما أن جميع الدول تعمل على هذا الترويج، فقبل ثلاثين سنة كانت مهمة الإعلام بسيطة جداً، واليوم كل مفاصل الدولة تحتاج إلى إعلام، كل عمل يحتاج إلى إعلام".

ويصر العريمي أنه في السابق كان الإعلام محصوراً في الداخل أكثر "لكن الآن أن تعمل على الإعلام الخارجي ربما يكون أهم إن لم يكن مساوياً للإعلام الداخلي"، مؤكداً "الإعلام الخارجي مهم لأنه جزء من منظومة، أنت جزء من مجموع دولي، كيف تستطيع أن تقدم رسالتك، رسالة عمان إلى الخارج؟ هذا موضوع ليس بالسهل".

ويواجه الإعلام العماني تحديات كثيرة رغم أنه يحظى بالمصداقية، إذ تفرض التكنولوجيا الحديثة أعباء جديدة، فيمكن أن تشتري المؤسسة الإعلامية منظومة إلكترونية بمبالغ باهظة وبعد ستة أشهر أو عام تظهر منظومات أخرى يجب مواكبتها للحفاظ على التطور.

ووفق العريمي فإن العمل بالإعلام الرسمي ليس بالأمر السهل، إذ يتطلب المصداقية إلى جانب السرعة وأيضاً يتطلب تقديم محتوى ضمن منظومة القوانين، لأنه يتحدث باسم دولة، بينما في الطرف الآخر خارج الإعلام التقليدي لا يوجد التزام بهذه المعايير، وهذا يدركه فقط الأشخاص الذين يعملون في هذا المجال، ويعرفون جيداً ما هي المشاكل التي يواجهها الإعلام التقليدي.

ويتابع رئيس جمعية الصحفيين العمانيين "أنت الآن في بيتك لديك 400 قناة وبإمكان تغيير القناة عبر جهاز التحكم، ولا تريد للجمهور العماني أن يذهب إلى قنوات أخرى، وهذا العمل ليس سهلاً، بل هو عمل متعب جسدياً، ونفسياً ومالياً ولكن هذا هو واقع الإعلام، ما يواجهه الإعلام في عمان لا يختلف عما يواجهه الإعلام في أي دولة عربية أخرى".

صعوبات الإعلام العماني

ويصر الإعلام العماني حالياً بفترة صعبة ويتحمل أعباء جديدة في العصر الراهن، فوظائف الإعلام اليوم تعدت ومشاركته كثر.

لم يعد الإعلام التقليدي اليوم كما كان عليه قبل 30 سنة، فهناك تحديات كبيرة وعناصر دخيلة بشكل مستمر سواء كانت في التكنولوجيا أو في العصر البشري الإعلامي، وبالتالي ديناميكية العمل يجب أن تكون مستمرة وسريعة أيضاً ومتفاعلة مع جميع الأطراف.

ويشير العريمي من واقع تجربته خلال ثلاثين عاماً في الإعلام العماني



حوار يرصد واقع الإعلام العماني

الحكومة الأميركية تقرر حماية المصادر الصحافية

واشنطن - منع وزير العدل الأميركي ميريك غارلاند الاثنين الفرع التابعة له من اللجوء إلى مذكرات أو استدعاءات قضائية لإجبار الصحفيين على كشف مصادرهم، وذلك بعدما تبين أن إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب بذلت جهوداً في هذا السياق.

وكتب الوزير في مذكرة موجهة إلى المدعين الفيدراليين أن "وزارة العدل لن تستخدم بعد اليوم الآلية القانونية الإلزامية بهدف الحصول على معلومات حول أفراد في وسائل الإعلام، ترتبط بانتمائهم لجمع المعلومات".

وأوضح أن القاعدة الجديدة تنطبق أيضاً على نشر معلومات سرية، لكنها تتضمن بعض الاستثناءات، من أبرزها: إذا اشتبه في ارتكاب الصحفي فعلاً غير قانوني أو استخدامه وسيلة محظورة كاختراق أنظمة محمية إذا كان الهدف منع وقوع عمل خطير (خطف أو هجوم...).

ولضمان استمرارية تطبيق هذا الإجراء طلب ميريك غارلاند أيضاً من أجهزته مراجعة جميع القواعد المتعلقة بالصحفيين من أجل تسهيل تمرير قانون في الكونغرس.

وتأتي هذه التوجيهات بعد الكشف عن معركة قضائية خاضتها إدارة دونالد ترامب بعيداً عن الأضواء من أجل الحصول على البريد الإلكتروني لمراسلي "نيويورك تايمز" لكشف

مصادرهم، وقالت شبكة "سي. إن. إن." أيضاً إن الإدارة السابقة بحثت سرا عن التسجيلات الهاتفية ومواد البريد الإلكتروني لأحد مراسليها وحصلت عليها.

وفي الولايات المتحدة يعد تسريب المعلومات السرية أمراً غير قانوني ويمكن للمدعين الفيدراليين إصدار أوامر تفتيش لتتبع المصدر.

وأصدرت الحكومات الجمهورية والديمقراطية مذكرات استدعاء بحق صحفيين في الماضي، وبعد فضيحة في عام 2013 وضعت حكومة الرئيس الأسبق براك أوباما قواعد جديدة وفرضت الحصول على الموافقة من كبار المسؤولين في وزارة العدل لأي مذكرة بحق صحفيين، دون التخلي عن هذه الممارسة.

وكشف موقع ذا إنترسيبت في تحقيق عام 2018 أنه يمكن للحكومة الأميركية أن تراقب الصحفيين على أراضي الولايات المتحدة بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية.

وأصدر مكتب التحقيقات الفيدرالي "اف. بي. آي." مذكرتين تكشفان عن أن المدعي العام هو الذي يحدد إجراءات تنفيذ تطبيقات قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية الذي يستهدف الكيانات الإعلامية المعروفة أو الأعضاء المعروفين في وسائل الإعلام.



العديد من وسائل الإعلام الأميركية كان ضحية للتحسس

والمسبب ليس فنيا بل ماليا، والامر نفسه في الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا، حيث تعاني الصحف اقتصادياً ومعظمها تحول إلى صحف إلكترونية.

ويتشارك العاملون في الصحافة المكتوبة والمرئية وحتى المسموعة في كل مكان نفس الهموم، ويمكن سماع نفس الشكوى سواء في لندن أو في باريس أو واشنطن، وحتى في الصين، تماماً مثل عمان والإمارات وقطر والكويت، نفس المعضلة ونفس التحديات التي تواجههم.

وحول جهود الجمعية على مساعدة المؤسسات الإعلامية على النهوض ودعمها يقول العريمي "يجب على المؤسسات الخاصة أن تغير من فكر العمل المؤسسي، فلا يمكن أن تعتمد فقط على الدعم الحكومي الذي يأتيها من الدولة، فقد واجهت وسوف تواجه كوارث، لذلك مؤسسات تعتمد على طباعة الكتب وأخرى تستخدم من تجارب الآخرين والمؤسسات الأخرى، هناك مؤسسات سبقتنا بسنوات في الغرب والعالم، تجارب تراكمية لبعض المؤسسات، يجب أن ندرس هذه التجارب ونستفيد من الإيجابيات ونحاول أن نتجاوز السلبيات".

ولم تعد المؤسسات الصحافية اليوم هي تلك المؤسسات التي يذهب مندوبوها إلى السوق ويحلبون إعلانات ويبيعون الصحيفة، هذا العصر انتهى ويجب على المؤسسات أن تعتمد على الاستثمارات التجارية، فالإعلانات والمبيعات هي جزء فقط من مجموع داخل المؤسسة، فهناك مؤسسات تعتمد على طباعة الكتب وأخرى لديها استثمارات بالأسهم، فالعاملون في الإعلام يحتاجون إلى التفكير خارج الصندوق بشكل مختلف عما هو موجود خلال السنوات الخمسين الماضية.

وتطرق العريمي إلى دور الجمعية في مساندة الصحفيين الذين سرحوا من عملهم وأنهيت خدماتهم، قائلاً "دورنا الوقوف معهم قدر المستطاع، وتم تشكيل لجنة لتقديم المساعدة، وهي أيضاً من طور الاجتماع بشكل مستمر مع وزارة القوة العاملة من أجل تعميم بعض هذه الوظائف وتوطئتها، لأننا اليوم بعد خمسين عاماً لدينا الكوادر التي تستطيع العمل في جميع المجالات الصحافية".

وأضاف "لدينا جيل فتى تعلم في كبرى المؤسسات التعليمية سواء في عمان أو خارجها يستطيع أن يأخذ محله، بالتالي التوجه اليوم إلى توطين معظم الوظائف في المجال الإعلامي مثلها مثل القطاعات الأخرى".

وأشار إلى أن "المؤسسات الإعلامية الخاصة ربما تكون اليوم في المرحلة النهائية، ووصلت إلى الرق الأخير، فهي تواجه مشكلة مالية ضخمة، فهذه المؤسسات تعمل دون إعلانات ولا دعم، ونأمل أن تساند الحكومة هذه المؤسسات، فالجانحة ستنتهي ولكن على الدولة أن تساعده المؤسسات الصحافية الخاصة التي وقفت معها منذ عام 1970".

أزمة وجودية

وبحسب العريمي فإن المشاكل التي تواجه الإعلام العماني هي نفسها التي تواجه الإعلام في الغرب والأميركتين وآسيا وأفريقيا، ومعظمها مشاكل مالية، فهناك مئات من الصحف في بيروت أقفلت